

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299

Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الرابعة والثلاثون

أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1110 (XXXIV)

**تقرير الاجتماع السابع (7) لوزراء التجارة الأفريقيين،
يومي 12-13 ديسمبر القاهرة، مصر، 2018**

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115 517844
Website: www.au.int

الاجتماع السابع لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة
13-12 ديسمبر 2018
القاهرة، جمهورية مصر العربية

الأصل: إنجليزي

TI/AfCFTA/AMOT/7/FINAL/REPORT

تقرير الاجتماع السابع
لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة

مقدمة:

1. عُقد الاجتماع السابع لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة يومي 12 و13 ديسمبر 2018 في مركز المنارة الدولي للمؤتمرات في القاهرة، مصر. وكان الغرض من الاجتماع استكمال طرائق تحرير التعريفات ومشروع المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن جداول الالتزامات الخاصة والأطر النظامية للتجارة في الخدمات.

الحضور

2. حضر الاجتماع وزراء التجارة ووفود من: الجزائر، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إيسواتيني، إثيوبيا، الجابون، غينيا الاستوائية، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ساوتومي وبرنسيبي، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، جمهورية تنزانيا الاتحادية، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3. حضر الاجتماع أيضا مسؤولون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واتحاد الغرب العربي، ومجموعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والهيئة المحومية المتركة للتنمية، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومراقبون من البنك الأفريقي للتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وترفق طيه قائمة المشاركين بوصفه الملحق الأول.

افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)

كلمة سعادة السيدة شيليشي كابويي، الأمانة العامة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

4. في كلمتها، أشادت الأمانة العامة للكوميسا، السيدة تشيليشي كابويي التي كانت تخاطب الاجتماع أيضاً بالنيابة عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالقادة السياسيين للقارة على ما قدموه من إرشادات وتوجيهات بشأن جدول أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولاحظت أن ذلك قد اتضح من التقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن في دفع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قدماً. وأبرزت الطريقة السريعة التي أجريت بها المفاوضات وما تلا ذلك من ردود مشجعة بشأن التوقيع على الاتفاق إلى جانب عدد التصديقات من قبل الدول الأعضاء منذ انعقاد القمة الاستثنائية العاشرة في كيغالي، رواندا، في مارس 2018. وشجعت البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاق، على القيام بذلك من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق وتمكين القارة من من تحقيق الفوائد المتوخاة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

5. أشارت الأمانة العامة إلى أنه، للتعجيل بعملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تم استخلاص دروس من تجارب المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتطورات في منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

6. أشارت السيدة كابويي أيضاً إلى ضرورة التفاعل مع أصحاب المصلحة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. ومن شأن هذه الأنشطة مساعدة الأطراف وإعدادها لتنفيذ البرامج المختلفة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق الثاني.

كلمة سعادة الدكتورة فيرا سونغوي، الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

7. قرأ السيد ديفيد لوقا كلمة، نيابة عن الدكتورة فيرا سونغوي، الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وأشارت الكلمة إلى التقدم الهائل الذي تم إحرازه نحو التوقيع والتصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتبرهن هذه التطورات الحاسمة على التزام

الدول الأعضاء بخطة التكامل الأفريقي وتحمل إشارات إيجابية إلى بقية العالم فيما يتعلق بطموحات أفريقيا في تطوير نفسها.

8. أشارت كلمة الأمينة التنفيذية إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وذكرت أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أجرت دراسات مختلفة لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتخاذ قرارات مستنيرة وتيسير التقدم نحو تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

9. اختتمت الدكتورة سونغوي كلمتها بالإشارة إلى أن أفريقيا ستستمد الكثير من الفوائد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشارت إلى أنه لا ينبغي إغفال دور القطاع الخاص في تسخير التجارة من أجل تنمية أفريقيا لأن القطاع الخاص هو الذي يبتكر ويولد معظم فرص العمل. وحثت الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية معنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تضم القطاع الخاص. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق الثالث.

كلمة سعادة الدكتور موخيسا كيتوي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

10. ألفت السيدة بامبلا هاملتون كلمة نيابة عن الدكتور موخيسا كيتوي، الأمين العام للأونكتاد. واستهلت كلمتها بالإشارة إلى أن الأونكتاد قد عملت مع البلدان الأفريقية لتحقيق حلم السوق الموحدة والجماعة الاقتصادية الأفريقية انطلاقاً من خطة عمل لاغوس لعام 1980 حتى معاهدة أبوجا بشأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام 1991 واتفاق كيغالي الإطار بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لعام 2018. وإضافة إلى ذلك، قدمت أمثلة على عمل الأونكتاد في أفريقيا بما في ذلك العمل على وضع آلية لتحديد الحواجز غير التعريفية والإبلاغ عنها وحلها ورصدها والقضاء عليها. وهي تعتبر إحدى آليات التنفيذ الرئيسية التي تدعو الوثيقة الإطارية بشأن الحواجز غير التعريفية إلى إنشائها.

11. أشارت الكلمة إلى أن الأونكتاد مقتنع بفوائد السوق الأفريقية الواحدة. وقد أكدت الدراسات التي أجراها الأونكتاد أيضاً أن الفوائد المحتملة لسوق قارية واحدة مفتوحة ومستقرة ستكون كبيرة وبتكاليف دنيا. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق الرابع.

كلمة الدكتور بنديكت أوكي أراما، رئيس مجلس إدارة البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

12. أبلغ الدكتور أراما أن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يرغب في العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي من أجل المساهمة في جهود التكامل القاري من خلال دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وإذ لاحظ أنه ستكون هناك حتماً بعض التحديات مع تقدم عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أبلغ الاجتماع بأن البنك قد قدم اقتراحاً للاتحاد الأفريقي لإنشاء مرفق تكييف لصالح البلدان الضعيفة التي قد تعاني من خسائر في الإيرادات المالية على الأمد القصير والمتوسط عند تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

13. شاطر الدكتور أراما رؤية البنك في المساهمة في تنمية القارة ودفع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قدماً. ومن بين المبادرات التي يجري الاضطلاع بها: توفير الأموال لتغطية تمويل التجارة فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمارات؛ إنشاء بنود تأكيد للبنوك الأفريقية لتسهيل التجارة داخل المنطقة واستيراد السلع الأساسية؛ إنشاء نظام إيكولوجي رقمي يزيل الاختناقات الرئيسية للتجارة والتدفقات المالية داخل القارة؛ والمساهمة في القضاء على الحواجز غير الجمركية. كما تم إبلاغ الاجتماع بأن البنك يعمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على اتخاذ مبادرة قارية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص الأفريقي في مفاوضات وصياغة السياسة التجارية من أجل تعميم وجهات نظره في صنع السياسات. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق الخامس.

كلمة سعادة السفير ألبرت موشانغا، مفوض التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي

14. رحب مفوض التجارة والصناعة، السفير ألبرت موتشانغا، بوزراء التجارة الأفريقيين في القاهرة. وذكرهم بمسؤوليتهم عن توفير الرقابة السياسية على المفاوضات الجارية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيراً إلى أن حضورهم يجسد التزاماً قوياً بالعملية. وشكر حكومة وشعب مصر على كرم الضيافة والتسهيلات الممتازة المقدمة للوزراء خلال الاجتماع. ودعا الوزراء ووفودهم لزيارة المعرض التجاري الأفريقي الذي يُقام في نفس المكان.
15. أطلع المفوض الاجتماع على وضع التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث سلط الضوء على أن تسع دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي قد أودعت وثائق تصديقها لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وحث الوزراء الذين لم تقم بلدانهم بذلك على العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين للتوقيع والتصديق على الاتفاق لكي يبدأ نفاذه في أقرب وقت ممكن.
16. وأبرز القضايا التي سيبحثها الاجتماع وذكر الوزراء بمقرر نواكشوط الذي حث الدول الأعضاء على الامتناع عن الدخول في اتفاقات تجارية مع أطراف ثالثة ولا سيما قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ. كما أطلع الاجتماع على التطورات في الإصلاح المؤسسي للمفوضية، مشيراً إلى أن الإصلاحات ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2021. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق السادس.
- كلمة وزيرة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا، معالي السيدة أميليا كيامبادي، رئيسة مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة**
17. استهلّت معالي السيدة أميليا كيامبادي، رئيسة مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة كلمتها بتوجيه الشكر لحكومة وشعب مصر على ما حظي به وزراء التجارة الأفريقيون من كرم الضيافة خلال اجتماعهم السابع. وشكرت الوزراء على ثقّتهم في أوغندا لرئاسة مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة، مشيرة إلى حماستهم والتزامهم باجتماعات مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة وكذلك المجموعات الفنية على الدعم المقدم في تنفيذ ولاية مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة.
18. أبرزت رئيسة مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة تسع قضايا مختلفة في كلمتها وهي: (أ) الوتيرة المطردة للتصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناشدة الدول الأخرى على أن تحذوا نفس الحذو (ب) ضرورة قيام الدول الأعضاء على تعزيز ودعم التجارة البينية الأفريقية (ج) أهمية قيام البلدان الأفريقية بالاستثمار في الاتصال بشبكة الإنترنت وغيرها من البنية التحتية (د) تأثير الحواجز غير التعريفية على التجارة البينية الأفريقية (هـ) قروض ميسورة التكلفة وممكن الوصول إليها وضرورة أن تقوم الحكومات الأفريقية بإيجاد حلول ذكية مبتكرة لتمويل الشركات الناشئة، ولا سيما رواد المشاريع من النساء والشباب (و) الحاجة إلى قيام مؤسسات الائتمان الأفريقية بتصميم منتجاتها بحيث تلبي متطلبات الشركات الأفريقية (ز) الموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها أفريقيا والتي يلزم استغلالها (ح) الإمكانيات الهائلة لأفريقيا في مجال الأعمال الزراعية فضلاً عما تمتلكه أفريقيا من أراض زراعية واسعة وموارد المياه العذبة والطاقة (ط) تُعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عاملاً حاسماً في تسخير كل هذه الثروات الأفريقية لأغراض التنمية.
19. حثت الرئيسة الوزراء على إنفاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إطار زمني مرحلي ومحدد، مشيرة إلى أن أفريقيا الموحدة قوية وجذابة للاستثمار وذات قدرة تفاوضية متينة. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق السابع.

كلمة ترحيبية من معالي السيد عمرو نصار وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية

20. افتتح معالي المهندس عمرو نصار، وزير الصناعة والتجارة لجمهورية مصر العربية الاجتماع رسمياً حيث رحّب بوزراء الاتاد الأفريقي للتجارة وجميع المشاركين في القاهرة وتمنى لهم طيب الإقامة في مصر.
21. ودكّر الحضور بأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كما هو معروف للجميع، سترفع العوائق التي تضر بالتجارة الحرة. وأكد من جديد على القيمة المحورية للتوسع التجاري بين البلدان وأن المهمة الأساسية تكمن في تطوير البنية التحتية.
22. وأبرز أن تعزيز التجارة الأفريقية البينية يتطلب وجود بنية تحتية لتيسير التجارة تشمل النقل والتكنولوجيا والخدمات المالية وزيادة الاستثمار في مجال التنمية البشرية والبحوث والتكنولوجيا.
23. أكد معالي المهندس عمرو نصار من جديد أن مصر ستقوم بتعبئة جميع مواردها البشرية والمالية من أجل تحقيق ازدهار القارة الأفريقية. وأعرب معالي المهندس عمرو نصار، في ختام كلمته الترحيبية، عن أمله في أن يساعد الاجتماع على توجيه عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نحو إحراز مزيد من التقدم الملموس، وتمنى لوزراء التجارة وجميع المشاركين كل النجاح في مداولاتهم. تُرفق الكلمة بوصفها الملحق الثامن.

تشكيل هيئة المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)

24. تمشيا مع قواعد الإجراءات، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس:	أوغندا (شرق أفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	موريتانيا (شمال أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي)
المقرر:	كوت ديفوار (غرب أفريقيا)

25. ترأست الاجتماع معالي السيدة أميليا كيمابادي، وزيرة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا، في حين تولى معالي السيد سليمان دياراسوبا، وزير التجارة والصناعة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كوت ديفوار مهمة المقرر.

اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند 3 من جدول الأعمال)

26. بحث الاجتماع جدول أعماله واعتمده بصيغته المعدلة على النحو التالي:

البند 1 من جدول الأعمال:	افتتاح الاجتماع
البند 2 من جدول الأعمال:	تشكيل هيئة المكتب
البند 3 من جدول الأعمال:	اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
البند 4 من جدول الأعمال:	بحث تقرير الاجتماع السابع للجنة كبار مسؤولي التجارة.
البند 5 من جدول الأعمال:	ما يستجد من أعمال
البند 6 من جدول الأعمال:	تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل
البند 7 من جدول الأعمال:	اعتماد تقرير الاجتماع
البند 8 من جدول الأعمال:	اختتام الاجتماع

بحث تقرير الاجتماع السابع للجنة كبار مسؤولي التجارة (البند 4 من جدول الأعمال)

27. قدم تقرير الاجتماع السابع للجنة كبار مسؤولي التجارة إلى مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة لبحثها السيد سيلفر أوجاكول من أوغندا الذي ترأس الاجتماع مع المقرر السيد واوتي سيدو توري. بحث مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيون تقرير كبار مسؤولي التجارة وقدم الاستنتاجات التالية:

أ) المشاورات الوطنية مع أصحاب المصلحة

28. لاحظ وزراء التجارة الأفريقيون أنه في حين كان هناك تقدم في توعية أصحاب المصلحة وإجراء مشاورات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لم تستكمل بعد مشاوراتها الداخلية. واعتبروا أن التفاعل مع أصحاب المصلحة أمر مهم.

29. اتفقوا على أهمية التزام أصحاب المصلحة وحثوا الدول الأعضاء التي لم تُجر مشاورات مع أصحاب المصلحة على القيام بذلك من أجل تشجيع ملكية اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وزيادة الوعي بشأنه. ومع ذلك، لا ينبغي أن تقوّض المشاورات التقدم المحرز في عمليات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) نموذج تحرير التعريفات

30. لاحظ الاجتماع أن كبار مسؤولي التجارة قد وافقوا على مشروع النموذج الذي سيتم استخدامه في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحرير التعريفات بشأن التجارة في السلع واعتمده حسبما هو مرفق بهذا التقرير بوصفه الملحق التاسع.

(ج) تحليل التدفقات التجارية

31. أبلغ وزراء التجارة الأفريقيون بالعمل الجاري في بعض الدول الأعضاء بشأن تقييماتها التحليلية والتشخيصية للتدفقات التجارية من أجل إدراجها في استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. أحاط وزراء التجارة الأفريقيون علماً بالتقدم المحرز وحثوا الدول الأعضاء على مواصلة عملها بغية التعجيل باستكمال التحليلات لتيسير التقدم في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(د) خارطة الطريق لاستكمال العمل المتبقي من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

32. بحث وزراء التجارة الأفريقيون خارطة الطريق لاستكمال الأعمال المتبقية في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتتضمن خارطة الطريق الأعمال المتبقية ولا سيما فيما يخص المعالجات التجارية والتجارة في الخدمات والمرحلة الثانية.

(هـ) عدم التكافؤ في تطبيق طرائق تحرير التعريفات من قبل البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية في الاتحادات الجمركية

33. أحاط وزراء التجارة الأفريقيون علماً بمداومات كبار مسؤولي التجارة بشأن مسألة عدم التكافؤ في تحرير التعريفات في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية في الاتحادات الجمركية. ولاحظوا تباين الآراء حول المسألة وأصوا كبار مسؤولي التجارة بإيجاد حل عملي لا يؤثر على الطرائق المعتمدة.

(و) تحديد قوائم المنتجات الحساسة والمستبعدة وشرط عدم التركيز والتوصيف المزدوج

34. أحاط وزراء التجارة علماً بمداومات كبار مسؤولي التجارة بشأن هذه المسألة واتفقوا على ما يلي:

(أ) فترة انتقالية مدتها خمس سنوات لتحرير المنتجات الحساسة. ويجوز للدول الأطراف و/أو الاتحادات الجمركية الشروع في تحرير المنتجات الحساسة اعتباراً من العام السادس. ومع ذلك، يجوز للدول الأطراف و/أو الاتحادات الجمركية الراغبة في ذلك البدء في تحرير المنتجات الحساسة قبل ذلك؛

(ب) يبقى الإطار الزمني لتحرير المنتجات الحساسة هو نفسه المنصوص عليه في الطرائق المعتمدة. يتم الانتهاء من تحرير المنتجات الحساسة خلال الإطار الزمني المحدد بعشر سنوات بالنسبة للبلدان النامية و13 سنة بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛

(ج) تحديد المنتجات الحساسة بنسبة 7% وقائمة الاستبعاد بنسبة 3%.

(د) تقييد قيمة الواردات من الدول الأطراف بنسبة 10%¹.

35. أبلغ وزير النيجر وزراء التجارة الأفريقيين بالتقدم الذي أحرزه قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في حل مسألة التحفظات التي أبدتها البلدان السبعة بشأن طرائق تحرير التعريفات. وتم إبلاغ الاجتماع بأن جيبوتي سحبت تحفظها بينما وافقت كل من زامبيا وزيمبابوي وإثيوبيا على مستوى 90% من الطموح خلال فترة تنفيذ مدتها 15 سنة. ولا تزال المشاورات جارية بالنسبة للبلدان المتبقية (ملاوي، مدغشقر والسودان).

36. عقب بعض التوضيحات، اختتم الاجتماع بأن المسألة مطروحة أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وأنه ينبغي حضور جميع حكومات البلدان الستة بغية حلها خلال القمة القادمة في فبراير 2019.

(ز) مرفق تكيف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

37. أبلغ الوزراء بأنه تم إجراء دراسة حول مرفق التكيف بطلب من الدول الأعضاء وأنه سيتم نشر نتائج الدراسة خلال الدورة المخصصة لمنتدى التفاوض. وأحاط الوزراء علماً بهذه المعلومات المستكملة وأوصوا المفوضية بتنظيم دورة مخصصة لمنتدى التفاوض لمناقشة المسألة بحلول أبريل 2019.

(ح) المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات

38. بحث وزراء التجارة الأفريقيين المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي حسبما هو مرفق في الملحق العاشر.

39. أشارت إثيوبيا إلى أنه من غير الضروري أن يُطلب من الدول الأعضاء "عتبة دنيا" لنقطة انطلاق المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات حيث ذكرت أنه يجب أن تكون العروض ومشروع جداول الالتزامات المحددة هي أساس المفاوضات. وطلب السنغال إجراء مشاورات وطنية قبل الالتزام بعتبة دنيا بينما اقترح الجابون، نيابة عن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس)، أن يتم الالتزام بسبة 50% كحد أدنى بالنسبة لكل قطاع فرعي. علاوة على ذلك، أحاط وزراء التجارة الأفريقيين علماً بالاقتراحات التي قدمتها كل من الكاميرون ومجموعة شرق أفريقيا وإثيوبيا ومصر بشأن تحديد نسبة العتبة الدنيا. كما أثارت إثيوبيا مخاوف بشأن الحاجة إلى وضع عتبة.

(ط) قواعد المنشأ

40. أحاط وزراء التجارة الأفريقيين علماً بالتقدم نحو إعداد المرفق الرابع بالملحق 2 بشأن قواعد المنشأ وأوصى كبار مسؤولي التجارة باستكمال العمل المتبقي من قواعد المنشأ بحلول نهاية يونيو 2019.

(ي) المعالجات التجارية

41. أبلغ وزراء التجارة الأفريقيين ببعض التناقضات في الملحق 9 بشأن المعالجات التجارية والحاجة إلى مواءمتها مع مشروع المبادئ التوجيهية. أحاط وزراء التجارة الأفريقيين علماً بتوصية كبار مسؤولي التجارة بشأن المسألة واتفقوا على أن تقوم مجموعة العمل الفنية المعنية بالمعالجات التجارية ببحث التناقضات وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة لمنتدى التفاوض.

(ك) إعداد لوائح تنظيمية بشأن الترتيبات/ المناطق الاقتصادية الخاصة

42. لاحظ وزراء التجارة الأفريقيين أن مفوضية الاتحاد الأفريقي بصدد وضع مذكرة فنية يتم الاسترشاد بها في صياغة لوائح تنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة. وستبحث المذكرة الفنية، من بين أمور

¹ لم تنضم إثيوبيا وزامبيا إلى هذا التوافق وأشارتا إلى المشاورات الجارية بين مجموعة السبعة

أخرى، مساهمات المناطق الاقتصادية الخاصة في التصنيع والتصدير والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. أوصى وزراء التجارة الأفريقيون المفوضية بتقديم مذكرة فنية حول هذه المسألة إلى منتدى التفاوض خلال اجتماعه القادم.

(ل) خارطة الطريق لاستكمال الأعمال المتبقية في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

43. بحث وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة خارطة الطريق لاستكمال العمل المتبقى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واعتمدها على النحو الوارد في الملحق الحادي عشر.

44. وافق وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة على ما يلي:

(أ) اختتام المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات بحلول يناير 2020؛
(ب) توفير التدريب على التجارة في الخدمات بالتوازي مع تقديم العروض وإجراء المشاورات الوطنية والإقليمية.

45. كلف وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تُدرج في خارطة الطريق ما يلي:

(أ) الجدول الزمني للتحرير التدريجي للقطاعات الأخرى من غير قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية بما في ذلك وضع إطار تعاون تنظيمي؛
(ب) اجتماع مجموعة العمل الفنية المعنية بالمعالجات التجارية في مارس 2019.

46. فيما يتعلق بمسائل المرحلة الثانية، وافق وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة على إنشاء ثلاث مجموعات عمل فنية منفصلة معنية بالاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وطلبوا من منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إكمال المفاوضات بحلول يونيو 2020.

47. كلف وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة كذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقيام بما يلي:

(أ) وضع مشروع اختصاصات لكل مجموعة من مجموعات العمل الفنية وتقديمها إلى منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لبحثها بحلول أبريل 2019؛
(ب) إجراء دراسات لتحليل وضع قضايا المرحلة الثانية بحلول أبريل 2019؛
(ج) توفير الدعم اللوجستي والإداري اللازم لمفاوضات المرحلة الثانية.

(م) بحث قضايا منظمة التجارة العالمية وغيرها من قضايا التجارة الدولية

48. أحاط الوزراء علماً بعرض بشأن آخر التطورات الحاصلة في منظمة التجارة العالمية من منسق المجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية، السفير جزافبي كريم. أبلغ المنسق الاجتماع بأنه خلال عام 2018، قامت المجموعة الأفريقية بتنسيق مدخلاتها في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وقدمت مساهماتها في جميع مجالات التفاوض، لا سيما في لجنة المفاوضات التجارية والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أنّ المجموعة ستستفيد من توجيهات الاجتماع الوزاري حيث أنّ هناك مسائل تحتاج إلى اتخاذ مواقف موحدة بشأنها. وأبرز العرض أيضاً التحديات ذات الصلة التي تواجه منظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بعدم شغل الوظائف الشاغرة في هيئة الاستئناف، والزيادات التعريفية الأحادية التي يقوم بها بعض الأعضاء. كما قدم معلومات عن الإصلاحات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية.

49. شدد التقرير على حاجة البلدان الأفريقية إلى الاتحاد وتكثيف الجهود من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة قارية أفريقية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وتنمية القارة. وهناك حاجة أيضاً إلى تبني نهج تنسيقي بين أولويات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأجندة المجموعة الأفريقية المتفاوضة في منظمة التجارة العالمية.

50. أحاط وزراء التجارة الأفريقيون علماً بتقرير بعثات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في جنيف وأوصوا بأن يعمل ممثلو الدول الأعضاء لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف تحت تنسيق السفير جزافبي كريم. واعتمد الوزراء أيضاً الإعلان حول قضايا منظمة التجارة العالمية (الملحق الثاني عشر).

(ن) إحاطة حول المرصد الأفريقي للتجارة

51. تلقى الوزراء إحاطة بشأن المرصد الأفريقي للتجارة الذي يتمثل هدفه الرئيسي في ضمان الوصول إلى المعلومات الموثوق بها بشأن التدفقات التجارية فيما بين الاقتصادات الأفريقية.
52. لاحظوا أن لدى عدد من الدول الأعضاء بوابات للمعلومات التجارية وهناك حاجة إلى ضمان ربط المرصد بهذه البوابات التجارية الوطنية وأوصوا المفوضية بإجراء تحليل لمصادر المعلومات التجارية الموجودة في الدول الأعضاء وتحديد كيفية ربطها بالمرصد.

(س) أفريقيا والهوية الرقمية

53. أحاط الوزراء علماً بالعمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حالياً بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يخص الهويات الرقمية في أفريقيا. وشددوا على أن الهويات الرقمية توفر فرصاً لتمكين أفريقيا من تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة وتطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، إلى جانب تحقيق فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا الصدد، ستكون المنصات الرقمية مفيدة أيضاً في دعم المنصات القارية الأخرى مثل أنظمة الهويات الوطنية، والتحقق من مصداقية المورد، ومراقبة بيانات المدفوعات، والإحصاءات الحيوية، وتعزيز التحوّل الزراعي، وإتاحة الفرص للتجارة الإلكترونية والتنمية الريفية.
54. أحاط الوزراء علماً بالتطور وأكدوا على ضرورة ضمان دعم المشروع من قبل أجهزة السياسة ذات الصلة والاستجابات النظامية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ما يستجد من أعمال (البند 5 من جدول الأعمال)

55. لاحظ الاجتماع أنّ مفوض التجارة والصناعة قد أثار في كلمته الترحيبية مسألة متعلقة بالبلدان الأفريقية التي تبرم اتفاقات تجارية مع أطراف ثالثة والحاجة إلى المزيد من التوضيح بهذا الشأن. شرح المفوض للاجتماع المقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الصادر عن القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الأفريقي المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا في يوليو 2018، حيث حث المقرر الدول الأعضاء على الامتناع عن الدخول في ترتيبات تجارية ثنائية ريثما يدخل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ.
56. أبلغ مفوض التجارة والصناعة اجتماع وزراء التجارة والصناعة أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يجري إكمالها بالسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص فضلاً عن بروتوكولات المرحلة الثانية بشأن الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية المشار إليها في وقت سابق. وبذلك، تشمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عناصر سوق داخلية. وأشار إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي ستقوم بوضع مذكرة مفاهيمية قبل نهاية العام لتكون بمثابة أساس للمداولة حول الموضوع في قمة يوليو 2019.

تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القادم لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة (البند 6 من جدول الأعمال)

57. سيُعقد الاجتماع القادم لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في مكان وموعد سيتم الإبلاغ عنهما من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

اعتماد تقرير الاجتماع (البند 7 من جدول الأعمال)

58. بحث الاجتماع تقريره واعتمده.

اختتام الاجتماع (البند 8 من جدول الأعمال)

59. شكر الرئيس الوزراء على مساهماتهم المثمرة خلال الاجتماع وتمنى لهم رحلة عودة آمنة إلى أوطانهم.

تم التوقيع عليه في اليوم الثالث عشر من شهر ديسمبر 2018 من قبل الرئيس والمقرر على النحو التالي:

معالي السيد سليمان دياراسوبا،
وزير التجارة والصناعة وتشجيع المشاريع الصغيرة
والمتوسطة الحجم في كوت ديفوار
المقرر

معالي السيدة أميليا كيامبادي،
وزيرة التجارة والصناعة والتعاونيات في
أوغندا
الرئيس

إعلان ختامي حول قضايا منظمة التجارة العالمية الاجتماع السابع لوزراء التجارة الأفريقيين القاهرة، مصر، 12-13 ديسمبر 2018

نحن، وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في القاهرة يومي 12 و13 ديسمبر 2018 بمناسبة الاجتماع السابع لوزراء التجارة الأفريقيين من أجل استعراض وضع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية في أعقاب نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، من بين أمور أخرى؛

إذ نحيط علماً بالتطورات الأخيرة في منظمة التجارة العالمية منذ اجتماعنا الأخير في 18 سبتمبر 2017، بما في ذلك تزايد التدابير الحمائية التجارية التي تُعتبر انتهاكا لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية، والمأزق الذي يواجه هيئة الاستئناف، ومقترحات التفاوض الجديدة المقدمة من عدد قليل من الأعضاء والتي تتضمن دعوات لتغيير قواعد وإجراءات منظمة التجارة العالمية؛

وإذ نحيط علماً أيضا بالعمليات غير الرسمية بين مجموعات الأعضاء في مبادرات البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية وتيسير الاستثمار والأنظمة المحلية والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلمنا بأن بعض أعضاء المجموعة الأفريقية يشاركون في هذه العمليات غير الرسمية.

وإذ يساورنا القلق إزاء الصعوبات والتحديات المتعددة التي تواجه البلدان الأفريقية التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

وإذ نقرّ ونرحب بالتطورات على درب تحقيق أهداف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي: أفريقيا التي نريدها، من خلال نظام حكم قائم على قواعد أنشأته منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

وإذ نعيد التأكيد على تعهدنا بالعمل على دعم الجهود المبذولة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بما يعزز مصالح أفريقيا ويدافع عنها ويتمشى مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي: إفريقيا التي نريدها، ونقرّ بالحاجة إلى تحقيق التماسك من خلال ضمان أن أهداف المجموعة الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية تدعم بشكل كامل أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتمثلة في تحفيز التصنيع والتحول الهيكلي والتكامل في القارة؛

وإذ نرحب بالاعتراف المتزايد بأهمية السياسة الصناعية من أجل تحقيق التنمية؛

نوافق على ما يلي:

1. نكرّر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم إحراز التقدم بشأن القضايا القائمة منذ أمد طويل وذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا؛

2. نعيد التأكيد على المواقف المعتمدة الواردة في الإعلان الوزاري لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين الصادر في 30 نوفمبر 2016، لا سيما التزام وزراء التجارة الأفريقيين بالتوصل إلى نتائج مجدية بشأن الدعم المحلي المشوه للتجارة، والقطن، والاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، وآلية الحماية الخاصة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والاعتراف بالتحديات التي تواجه البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والتأكيد على أن أي نتائج في المفاوضات الزراعية ينبغي أن توخي المرونة اللازمة للتصدي للوضع الخاص للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نمواً؛

3. نذكر ونؤكد مجدداً أهمية تنفيذ المقررات والإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية وعن المجلس العام في الدوحة في عام 2001 والتي تضع التنمية في قلب برنامج العمل؛

اعتمد هذا الإعلان من قبل السفراء في 4 ديسمبر 2018

4. **نؤكد من جديد** أهمية المفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة لمصائد الأسماك والحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان الأفريقية لضمان وجود حيز للسياسات اللازمة لتعزيز صناعاتها السمكية وقدراتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
5. **نكرّر الإعراب** عن قلقنا من أن مبادرة المعونة من أجل التجارة ينبغي أن تسهم في الوفاء بأهداف بناء القدرات المتصلة بالتجارة أو التغلب على القيود في جانب العرض أو تنمية البنية التحتية أو تسهيل اندماج الاقتصادات النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في التجارة الإقليمية والعالمية بطريقة تدعم تنميتها. **وندعو** الأعضاء إلى تعزيز وتحسين مبادرة المعونة من أجل التجارة حتى تحقق منافع فعلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً المتلقية وتجنب ربط تنفيذها بالمشاركة في التفاوض بشأن قضايا جديدة في منظمة التجارة العالمية؛
6. **نلتزم**، بالتنسيق الوثيق مع الوزارات المسؤولة عن التجارة، بتعزيز مواقفنا المشتركة في المجموعة الأفريقية على مستوى منظمة التجارة العالمية ومواكبة جميع التطورات في منظمة التجارة العالمية، وضمان بقاء التنمية جزءاً لا يتجزأ من جميع نتائج المفاوضات بالنسبة لجميع الاقتصادات الأفريقية، تمشياً مع الولاية الإنمائية لجولة الدوحة؛
7. **نؤكد من جديد** التزامنا بالتوصل إلى نتائج بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية، بما يتماشى مع الفقرة 44 من إعلان الدوحة الوزاري؛
8. **نؤكد من جديد** أن المعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية والنتائج المتعددة الأطراف المستقبلية وأن تُدرج، حسب الاقتضاء، في جداول التنازلات والالتزامات وفي القواعد والضوابط، حتى تكون فعالة من الناحية العملية وتمكّن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا، من تلبية احتياجاتها الإنمائية بفعالية، بما يتماشى مع أولويات أفريقيا في مجال التنمية الصناعية والتحول الهيكلي والتصنيع على نحو ما وردت في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛
9. **ندعو** جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى توسيع نطاق التدابير والإعفاءات الخاصة بالمعاملة التفضيلية والخاصة المتاحة لأقل البلدان نمواً لتشمل البلدان الأفريقية الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً وذلك لفترة تناسب وضع التنمية في تلك البلدان؛
10. **نلتزم** بتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونحثّ الأعضاء على الكف عن تقديم طلبات غير معقولة للبلدان الأفريقية المنضمة لتوسيع أي التزامات تعهدت بها نتيجة عضويتها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو الالتزامات التي لا تتماشى مع مستويات التنمية في تلك البلدان؛
11. **نؤكد** على أن هدف السياسة التجارية ذي الأولوية بالنسبة لأفريقيا هو منطقة التجارة الحرة القارية التي سنتشئ سوقاً إفريقية واحدة للتجارة في السلع والخدمات وضمان ألا تؤدي نتائج منظمة التجارة العالمية إلى تقويض تلك الأهداف؛
12. **نجدد التزامنا** بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد يكون منصفاً وعادلاً وشاملاً وموجهاً نحو التنمية ويعطي الأولوية لمصالح أفريقيا؛
13. **نعيد التأكيد** على أهمية الحفاظ على مبادئ وإجراءات منظمة التجارة العالمية والالتزام بها على النحو المنصوص عليه في اتفاق مراكش. ويشمل ذلك: هيكل التنمية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والإجراءات والمبادئ التي تحكم الاتفاقات المتعددة الأطراف، وأن تكون الولاية المتعددة الأطراف الشرط اللازم لطرح أي مقترح تفاوضي في منظمة التجارة العالمية، وإبقاء أمانة منظمة التجارة العالمية على مكانتها الدولية وابتعادها دوماً عن المواقف المتحيزة للأعضاء؛
14. **نعارض** التدابير التجارية الأحادية وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير تقوض نظام التجارة المتعدد الأطراف القائم على مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

- اعتمد هذا الإعلان من قبل السفراء في 4 ديسمبر 2018
15. **نحثّ** على إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لحل المأزق الذي يواجه هيئة الاستئناف وملتزم بالعمل مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لإيجاد حلول مقبولة من جميع الأطراف، مع الحفاظ على السمات الأساسية للنظام وسلامته؛
16. **نُصِرَ** على أن تتضمن أي مناقشات حول مستقبل منظمة التجارة العالمية وجهات نظر ومصالح المجموعة الأفريقية وتعالج القضايا الأساسية للتنمية والشمولية؛
17. **نكثف** المسؤولين بالعمل على بلورة موقف موحد بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية.

2019-02-07

Report of the 3rd ordinary session of the STC on public service, local governments, urban development and decentralization, 5-7 December 2018, Addis Ababa, Ethiopia

Africa Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/6595>

Downloaded from African Union Common Repository